

ابن هشام

ولا يشذ واحد منها عن هذا الحكم، فأغناه ما اختاره عن ذكر هذا ما دام حكمه معلوماً وأمره مفهوماً.

وليس كذلك لو أنه أثر بالذكر قسماً آخر من الأقسام التي طواها وهي في نفسه قائمة وأمام عين المتأمل ماثلة؛ لأنها غير جامعة للأصناف الأربعة، وتلك دقة ومقدرة زمامها بيد ابن هشام، مكنا له من الإيجاز والإيضاح مجتمعين، وجعلا الفصاحة والبلاغة تأتيان له طائعين.

الثاني: قوله: «وإن كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك، ووجه آخر، وهو إضافة الأول إلى الثاني، وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه، ويرده النظر، وقولهم: هذا يحيى عينان» بضم النون.

ألا تراه قد ارتضى مذهب الكوفيين، ودل على ذلك مقابلته بما رآه جمهور البصريين، وقد نفى ما ذهب إليه هذا الجمهور من البصريين بدليلين:

الدليل الأول: عقلى، وهو ما يلزم عليه من إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك معيب في الصناعة النحوية، ولا مفر منه إلا بتأويل الأول بالمسمى، وتأويل الثاني بالاسم حتى تكون مغايرة فتستقيم الإضافة، وبما هو مسلم أن ما لا يحوج إلى تأويل أولى مما يحوج إلى ذلك التأويل، وهذا معنى قوله: «ويرده النظر» إنه إيجاز يشبه الإعجاز!

والدليل الآخر: نقلى، وهو ما نطقت به العرب وتلقاه القوم بالقبول، وهو قولهم في رجل ضخم العينين: «هذا يحيى عينان» بضم النون، فلو أنه كان مضاعفاً لقالوا على اللغة الفصحى: عينين، ولكنهم لم يقولوه، بل لم يقولوا عينان بكسر النون على لغة من يلزم المثني الألف في الأحوال الثلاثة، كما أنهم لم يقولوا عينان بفتح النون حتى يقال أنه جاء على لغة من يلزم المثني الألف في جميع أحواله ويعربه إعراب ما لا ينصرف، فاستبان من هذا دقة المؤلف وسلامة عبارته، وقوة حجته، والله يزيد في الخلق ما يشاء.

٢ - وقال في المستثنى: فصل:

والمستثنى بسوى كالمستثنى بغير في وجوب الخفض، ثم قال الزجاج وابن